

## ملف الأستاذة الباحثة حاملي الدكتوراه الفرنسية

أحمد  
21

# الناطق الرسمي: وكالة المغرب العربي مصادر بلاغها وأطراف المعنية تلوز بالصمت

حينها - لإلغاء شرط المباراة نظرا للاقتانونية، فيما أبدى الأستاذة قبولهم بهذا الحل، تأكيداً منهم على قبولهم للحلول التوافقية وبقاء التزامهم الحوار البناء، مادام يضمن حقوق المعنيين وحفاظاً على كرامتهم وقمة شهادتهم، وأكد أيضاً على أن الحل الأمثل والمنصف لا يمكن إلا أن يكون من خلال تصحيح الخطأ الإداري بمساعدة شفهية الدكتوراه الفرنسية، وتصحيح الالتباسات الإدارية وفتح مقتضىات نظام 1975 الذي وظفوا بموجبه.

الأستاذة الباحثة حاملي الدكتوراه الفرنسية كانوا قد فكروا اعترضهم المفتوح وإضرابهم عن الطعام بناء على اتفاق مبدئي بينهم وبين باقي الأطراف المعنية، على حل متوافق عليه، يقضي بإدماج الأستاذة المعنية في إطار استناد مؤهل ابتداء من سنة 2002، وفي إطار استناد التعليم العالي ابتداء من 2006 مع استعادة كل سنوات الأقدمية منذ سنوات التوظيف، وأوضح محمد محاسن في هذا الإطار بأن وزارة تحديد القطاعات العامة أعربت عن استعدادها -

التي تعني: وبخصوص إن كان الأستاذة قد قرروا خطوتهم المقبلة رداً على هذا المستجد، قال الناطق الرسمي باسم الأستاذة الباحثة، بأنهم لم يتخذوا أي قرار بعد في انتظار معرفة والتأكد من تفاصيل ما جاء في البلاغ المذكور، حيث سيعقد جمع عام ستحدد من داخله الصيغ النضالية الممكنة، وأكد أن غموض هذا البلاغ أثار قلق واستياء الأستاذة المعنية، ما من شأنه - يقول - أن يهدد بمخول جامعي ساخن.

التجسد الإشارة إلى أن الشان. وفي ظل هذا الصمت طالب محمد محاسن الوزارة الأولى بإصدار بلاغ مفصل يوضح الوضعية التي ستخول للأستاذة المعنية، وأضاف: "وفي انتظار ذلك فإننا نقول، إذا كان الحل يستجيب للحد الأدنى من مطالبنا المشروعة، ألا وهو الإرماع المباشر في إطار استناد التعليم العالي دون شرط المباراة ويحافظ على أقدميتنا، فإننا نرحب به. أما إذا كان الأمر يتعلق بفرض حلول ترقية معينة، فإننا سنواجهه بكل وسائلنا النضالية، لأننا نرفض الحلول التي الكيف عن تفاصيل ما جاء في هذا البلاغ".

ورغم مرور أزيد من أسبوع على هذا البلاغ المتخيم الذي يتحدث عن تمكن الحكومة بقيادة الوزارة الأولى من الطي النهائى خلف الأستاذة الباحثة حاملي الدكتوراه الفرنسية، فإن كل الأطراف المعنية من وزارات التعليم العالي تحث القطاعات المعنية والأولى ثم النقابة الوطنية للتعليم العالي، ما تزال تلتزم الصمت حيال ما جاء في هذا البلاغ، حيث لم تصدر أي بلاغ توضيحي بهذا وصف محمد محاسن الناطق الرسمي باسم الأستاذة الباحثة حاملي الدكتوراه الفرنسية البلاغ الذي أصدرته وكالة المغرب العربي للأبناء ليل 13 غشت الجاري وبالغموض والإلتباس، وأوضح في تصريح للمنطوق أن البلاغ فاجأ الأستاذة الباحثة المعنية، وخلق العديد من الإشاعات المقلقة في أوساطهم، مضيفا "لا نريد أخذها بعين الاعتبار، ونطالب كل الأطراف المعنية أن تتحمل مسؤوليتها